وملازمة الاستقامة على سنن شرع رسوله صلى الله عليه وسلم ظاهرا وباطنا حتى يلقاه مع ذلك يا ارحم الراحمين ص قالوا لو وجدت للقدم تكثر القديم بها والاجماع على ان القديم واحد قلنا الموصوف لا يتكثر بصفاته بدليل ان الجوهر الفرد يتصف بصفات عديدة وهو واحد ومعنى الاجماع ان الموصوف بصفات الالوهية واحد ش هذه شبهة اخرى للجهلة قالوا لو كانت صفات البارئ تعالى معاني موجودة لكان معه جل وعلا في الازل قدماء وهو معنى قوله للقدم تكثر القديم والملازمة ظاهرة لان صفاته جل وعلا يستحيل عليها الحدوث واما بطلان التالي فللاجماع على ان القديم واحد والجواب منع الملازمة ان اردتم بتكثر القديم تركيبه وكثرة اجزائه بسبب وجود الصفات فان كثرة الصفات لا تمنع كثرة الموصوف ولا توجب تركيبه ولا يقال فيه بسببها انه كثير لا لغة ولا عرفا ولا عقلا الا ترى ان الجوهر الفرد موصوف بالوحدة وان اتصف بصفات عديدة وان اردتم بتكثر القديم وجود معنى في اكثر من حقيقة واحدة منعنا الاستثنائية ولزمتكم المصادرة عن المطلوب والاجماع الذي نقلتم على ان القديم واحد يجب ان يكون معناه ان الازلي الموصوف بصفات الالوهية جل وعلا واحد لا ثاني له لا ان معناه ان حقيقة القدم لا تثبت الا لشيء واحد من غير نظر الى كونه موصوفا او صفة كما فهمتم نعم لعل الواحد قد يطلق على ما قلتم وعلى ما ذكرتموه فان ابيتم الا الاشتراك من اللفظ الذي يستشهد به وقولوا الامة مجمعة على انه لا صفات له فلا تجدون حينئذ الى ذلك سبيلا وكيف يصح ان ينعقد الاجماع على ما قامت البراهين العقلية على خلافه

واعلم ان هذه الشبهة هي التي غرت الفلاسفة حتى انكروا جميع الصفات وغرت الاتباع المعتزلة حتى قالوا ما قالوا والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل ص قالوا لو وجدت هذه تعدد الالهة لمشاركتها له في اخص وصفه وهو القدم وذلك يوجب الاشتراك في الاعم قلنا ممنوع ان القدم صفة وجودية فضلا ان يكون صفة نفسية فضلا ان يكون اخص ش هذه شبهة اخرى لهم وتقريرها انهم قالوا لو كان لله تعالى صفة موجودة للزم تعدد الالهة والتالي معلوم الاستحالة فالمقدم مثله وبيان الملازمة ان الصفة الموجودة له تعالى لا تكون الا قديمة لاستحالة اتصافه جل وعلا بالحوادث واخص وصف البارئ جل وعلا القدم لانفراده تعالى به والاشتراك في الاخص يوجب الاشتراك في الاعم فيلزم ان تكون تلك الصفة لوجوب قدمها مشاركة للبارئ تعالى في اخص صفاته فتكون عالمة قادرة مريدة حية الى غير ذلك من صفات الاله فتكون تلك الصفات آلهة فيلزم من وجود الصفة تعدد الالهة وايضا اذا كفرت النصارى باثباتهم الاقانيم الثلاثة وهي الذات والعلم

والحيوة

والحيوة فانتم الذين اثبتم ذلك وزيادة اولى بالتكفير والجواب منع الملازمة فان القدم لا يكون اخص وصفه وهو سلب لانه عبارة عن نفي سبق العدم ونفي هذه الاخصية سلب لاستحالة ان البارئ جل وعلا موجود واخص وصف الموجود لا يكون عدما لان الاخص هو الشيء والشيء لا يتقوم بنقيضه الذي هو العدم وبالجملة فالاخص لا يكون الا وصفا ثابتا ذاتيا والسلب ايضا كان ذاتيا فان اخص جار الحيوانية ذاتية للانسان ولست اخص وصف بل الاخص هو الذاتي الذي به تقوم الماهية وامتازت عن غيرها كالنطق الذي هو صفة للانسان مثلا فاذا كان الوصف سلبا فبينه وبين الاخص مراحل والى هذا اشرت بقولي في العقيدة ممنوع ان القدم صفة ثبوتية فضلا ان يكون اخص اذ لم يثبت للقدم اول مراتب الاخص وهو الثبوت فكيف يثبت له اعلاها وهو الاخصية

إعراب فضلا

وفضلا مصدر فعل محذوف اي فضل فضلا بمعنى بقي وضمير يعود على المنع او النفي الذي فهم مما قبله لانه انما يقع متوسطا بين نفي واثبات لبعضها نحو فلان لا يملك الكثير فضلا عن اعطائه به او معنى نحو تقاصرت الهمم عن ادنى العدد فضلا ان تنتهي اليه اي لم تبلغه فضلا عن التي في ونحوه لفظ العقيدة اذ معناه لم يتصف القدم بالثبوت فضلا عن الاخصية وان لقصده البعد الى الاشتباه الادنى اعني ما دخله النفي فعبر بهذا عن الموضع كالنقص الى الفضيلة ويلوح الهم في المثالين واستحالة ما فوقه اعني ما دخلته عن بعض غيره بمنزلة المحال الذي لا يحصر وقوعه لا عقلا ولا التي فيهما وهو من قولك انفقت الدراهم والذي فضل منها كذا اي بقي والمعنى في المثالين انتفاء العطاء بالكلية والذي بقي منه عدم التنقص وانتفى التوفير وبقي التقاصر والمعنى في تركيب العقيدة ان انتفت في القدم الاخصية وبقي منه عدم الثبوت والاخص انه لا محل لفظه من الجملة وان جعلها بعضهم حالا ومن الغلط في حل هذا التركيب ما يقال ان فضلا بمعنى تجاوزا وان المستعمل في المثالين هو عدم النقص وقصور الهمم قاله التفتازاني في حاشيته على الكشاف واما قولهم كفرت النصارى باثباتهم الذات والعلم والحيوة فجوابه انه لم يكن تكفيرهم بمجرد اثبات ذلك بل لاثباتهم الهة ثلاثة وقد مر منا شرح مقالتهم التي لا يرضاها مميز من الصبيان فضلا عن عاقل ومن معنى شبهة المعتزلة السابقة وهي الزام الاشتراك في الاعم لاجل الاشتراك في الاخص الذي هو القدم واحتجاجهم بانه لو كان له تعالى علم لكان حقه ان يتعلق بغير ما يتعلق به علمنا واخص وصف علمنا تعلقه بالمعلوم المعين والاشتراك في الاخص يوجب الاشتراك في الاعم فيجب ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)